وزير الخارجية يؤكد في كلمته أمام مجلس الأمن:

الحلول التي يتفق عليها اليمنيون يجب ألا تنحرف عن أهداف المبادرة الخليجية

■ الضامن الحقيقي للمستقبل هو الدستور ومؤسسات الدولة المعنية بتنفيذ مخرجات الحوار

■ اليمن بحاجة إلى تجنب فرض الحلول من أي طرف كان ■ من المهم إتاحة الفرصة للتوافق على شكل الدولة

" دور رئيس الجمهورية والمبعوث الأممي كان حاسما في جسر الهوة بين المتحاورين

" يتعين على مجلس الأمن النهوض بمسؤوليته في التمسك بقراراته ورفض أي أطروحات لا تتفق مع المبادرة الخليجية

نيويورك / سبأ

أكد وزير الخارجية الدكتور أبوبكر القربي انه على الرغم من أن الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية حرص على رعاية وإدارة الحوار الوطني الشامل وفك عقدا كثيرة كانت تواجهه بالصبر والمثابرة على إيجاد الحلول، إلا أن بعض القوى السياسية المشاركة في الحوار تعمدت تجاهل الأهداف الخمسة الرئيسية التي تضمنتها المبادرة الخليجية وفي مقدمتها الحفاظ على وحدة اليمن وأمنه واستقراره التي أكد عليها أيضا قرارا مجلس الأمن رقم 2014 و2015.

جاء ذلك في كلمة اليمن التي ألقاها مساء أمس الوزير القربي في اجتماع مجلس الأمن - المخصص لمناقشة ملف اليمن - برئاسة وزير خارجية استراليا جولي بيشوب بحضور وزراء خارجية عدد من الدول الصديقة والشقيقة على هامش اجتماعات الدورة الـ68 للجمعية العمومية للأمم المتحدة في نيويورك.

وفي الجلسة التي عرض فيها مستشار أمين عام الأمم المتحدة ومبعوثه الخاص إلى اليمن جمال بنعمر، إحاطته الدورية حول آخر المستجدات في المرحلة الانتقالية اليمنية، أكد الوزير القربي، أن الحلول التي يتفق عليها اليمنيون يجب أن لا تنحرف عن الأهداف الخمسة التي جاءت بها المبادرة الخليجية.

ونقل وزير الخارجية تحيات الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي، وتقديره للدعم الذي قدمه مجلس الأمن لليمن والذي مكنها من الخروج من أزمتها السياسية بصورة سلمية وسلسة حظيت بإعجاب وتقدير المجتمع الدولي.

وأشار إلى أن زيارة أمين عام الأمم المتحدة ووفد مجلس الأمن إلى اليمن كان لها أبلغ الأثر في نفوس اليمنيين، كونها أكدت لهم التزام مجلس الأمن والمجتمع الدولي بالوقوف معهم خلال فترة المرحلة الانتقالية والعمل معهم للوصول باليمن إلى بر الأمان وان مجلس الأمن أسهم في رعاية المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ودعمها بإصدار القرارين رقم 2014 و2051.. وقال " إنكم بلا شك تدركون أن الدور اليمني من خلال قياداته على جانبي الصراع، اظهر الحكمة بالقبول بالحل السلمي وتحقيق انتقال ديمقراطي للسلطة، كما أن دور الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي في إدارته للازمة بعد انتقال السلطة إليه، تميز بالقدرة على احتواء كافة الأطراف ودفعها للعمل معا لتنفيذ المبادرة الخليجية وفقا لآليتها المزمنة، كما استطاع نزع فتيل الصراع المسلح وتوجيه كافة الأطراف نحو الحوار الوطني الشامل الأمر الذي عكس مدنية وحضارة الإنسان اليمني وتغليبه لمصلحة الوطن على مصالح القبيلة أو الحزب أو الفرد".

وقال وزير الخارجية إن مؤتمر الحوار الوطني أصبح منبراً للتعبير الحر والشفاف والشجاع عن المواقف المتباينة والمستفزة أيضا، باعتبارها الوسيلة المثلى لتقبل الرأي الأخر واحترامه، والسبيل إلى تقديم التنازلات حرصاً من الجميع على إنجاح المؤتمر.

كما أثنى على جهود أمين عام الأمم المتحدة الحثيثة في متابعة العملية السياسية الجارية في اليمن، ودور الدول الخمس دائمة العضوية ودول مجلس التعاون التي هيأت عبر سفرائها في صنعاء أجواء النجاح للحل السياسي من خلال توحيد مواقفها إزاء الحل السياسي وتأكيدها على أن هذا الحل ينبغي ان يكون يمنياً في المقام الأول.

وعبر الدكتور القربي عن تقدير اليمن لدور مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي قدمت المبادرة الخليجية ورعتها بصورة دائمة خلال الفترة الماضية ولأمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدكتور عبداللطيف الزياني، وللمستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لشئون اليمن جمال بنعمر، على جهودهما ومثابرتهما بغية الدفع باليمنيين نحو التوافق على الحلول للقضايا المعقدة، لاسيما خلال اللحظات الصعبة في مسيرة الحوار الوطني الشامل.. وقال " لقد استمعتم في هذا المجلس على مدار أكثر من عامين إلى عدد من الإحاطات التي قدمها السيد جمال بنعمر والتي أظهرت التزام اليمنيين بالمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وبالحوار الوطني الشامل طريقاً لإخراج اليمن من أزمتها السياسية والسير بها نحو يمن جديد".

ولفت إلى الجهود المضنية التي بذلها الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي مُنذ تحمله مسؤولية المرحلة الانتقالية، لتعزيز الأمن والاستقرار وتحسين الأوضاع الاقتصادية رغم المحاولات المستمرة للإضرار بها نتيجة أعمال الإرهاب والتخريب.

وأكد على مسؤولية مجلس الأمن في التمسك بقراراته ورفض أية أطروحات لا تلتزم بتلك الأهداف لأن الخروج عليها يعني إعطاء الفرصة لكل طرف للتنصل مما يريد من مكونات المبادرة الخليجية والعودة باليمن إلى المربع الأول مربع العنف والصراع الذي تجنبته اليمن ونجحت في تحقيقه حتى الآن، نتيجة لتبني المبادرة الخليجية ووحدة موقف مجلس الأمن مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دعم المبادرة .

وأكد الوزير القربي أن القضايا الخلافية والمطالب المشروعة لأبناء اليمن من شماله إلى جنوبه ومن شرقه إلى غربه قد بُحثت في مؤتمر الحوار الوطني بكل شفافية ودون خطوط حمراء، وتم التوافق بين أغلبية المكونات في الحوار على الحلول الناجعة لها، ووضعت المعالجات في إطار الدستور الجديد الذي سيضع ملامح نظام الحكم الجديد، ويحقق العدالة والمشاركة للجميع في الحكم والثروة وفي بناء دولة اتحادية ديمقراطية، ويعالج الاختلالات في الإدارة والحكم والتي كانت سببا رئيسيا في الأزمات السابقة، وسيوفر الضمانات التي تمنع تكرار تجربة الماضي.

وقال إن الضامن الحقيقي للمستقبل هو الدستور والقانون ومؤسسات الدولة التي ستقوم بتنفيذ مخرجات الحوار الوطني بينما الضمانات الخارجية ستكون سنداً للقوى السياسية اليمنية في تمسكها بتنفيذ ما اتفقت عليه.

ونوه وزير الخارجية بإحاطة السيد جمال بنعمر التي شملت مجمل التطورات في العملية السياسية منذ إحاطته الأخيرة ..لافتا إلى أن سبعاً من فرق العمل التسع قد أنجزت عملها عدا فريق القضية الجنوبية وفريق بناء الدولة، مشيرا إلى أن عمل الفريق الأخير متوقف على نتائج عمل فريق القضية الجنوبية وبالذات ما يتعلق بشكل الدولة..وقال " إنه وفي محاولة لحسم هذا الخلاف تم تشكيل لجنة مصغرة من ستة عشر عضواً من فريق القضية الجنوبية تُمثل فيه كافة المكونات السياسية في اللجنة وعلى أساس ثمانية أعضاء من أبناء المحافظات الشمالية وثمانية أعضاء من أبناء المحافظات الجنوبية بهدف تقريب وجهات النظر وتحقيق توافق على شكل الدولة، إلا أن المخاوف من تبني صياغات غير واضحة تفتح الباب أمام احتمالات الدعوة للانفصال في المستقبل قد أعاقت عمل اللجنة المصغرة .

وأضاف " إلا انه وبعد تدخل الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي والسيد جمال بنعمر استأنفت اللجنة اجتماعاتها من جديد ومن المؤمل ان يتمكن مبعوث أمين عام الأمم المتحدة من تجسير الهوة القائمة بين المتحاورين.

وأوضح وزير الخارجية انه ونظراً لأهمية هذه النقطة على نتائج الحوار ومستقبل اليمن فإن علينا إتاحة الفرصة للتوافق كما تم في المبادرة الخليجية عندما انتظر الجميع حتى تم التوافق على وضع آلية تنفيذيه لها.. مشيرا إلى أن الهدف الرئيسي يجب أن يتمثل في نجاح المرحلة الانتقالية والحوار الوطني والوصول بهما إلى تحقيق الهدف المنشود منهما وبصورة كاملة ."

وأكد ان ما تحتاجه اليمن في الوقت الراهن هو تجنب فرض الحلول من أي طرف كان، والحفاظ على وحدة موقف مجلس الأمن وتمسكه بالمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وقراريه ذوي الصلة، وتصديه لأية محاولات لإعاقة تنفيذ المبادرة او عرقلة الحوار الوطني .

واستطرد قائلا " إن الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي مُصمم على نجاح المرحلة الانتقالية والحوار الوطني، وأنه لن يسمح بعرقلة مسيرة الحل السياسي أو الانحراف به نحو العنف، ويؤكد دوماً أن كافة الحلول الدستورية والقانونية مقبولة وبما يحقق العدالة والحرية والمواطنة المتساوية ومعالجة مظالم الماضي، غير ان كل ذلك يجب ان يكون تحت سقف الوحدة اليمنية التي لا تمثل صمام امان لأمن واستقرار اليمن فحسب بل وللمنطقة والعالم."

وتطرق الوزير القربي إلى التحديات الاقتصادية والأمنية التي يواجهها اليمن والتي بحثتها مجموعة أصدقاء اليمن بالتفصيل منذ يومين..مشيرا إلى أن الجهود التي تبذل اليوم للانتقال باليمن إلى نظام حكم ومستقبل جديدين لن يكتب لهما النجاح إلا اذا عولجت التحديات الاقتصادية والأمنية إلى جانب التحديات السياسية خاصة في ظل الأوضاع الإنسانية الصعبة التي تواجه اليمن.

وأشار إلى أن دعم المجتمع الدولي لايزال محدوداً رغم إدراكه أن اليمن سار في طريق حل الأزمة السياسية بأسلوب لا يستحق الإشادة فقط وإنما الدعم وتوفير كافة الإمكانيات حتى يتسنى له المضي قدماً في طريق النجاح والوصول باليمن إلى مرحلة الاستقرار الحقيقي وان ذلك بلا شك سيكون اقل كلفه على المجتمع الدولي من انجرار البلاد إلى طريق العنف والصراعات ولكي يبقى اليمن الشمعة المضيئة في تجربة الربيع العربي والتي يجب الحفاظ عليها .

وسلط وزير الخارجية الضوء على المعاناة الإنسانية التي يتعرض لها ما يقارب 600 الف نازح يمني نتيجة الحروب والأعمال التخريبية للعناصر الإرهابية بالإضافة إلى وجود أكثر من مليون لاجئ من القرن الأفريقي فضلا عن البطالة والفقر وسوء التغذية التي تهدد حياة أربعين في المائة من الشعب اليمني .

ولفت إلى ان خطة الاستجابة الإنسانية للعام الجاري 2013 لم تحظ الا بـ44 في المائة من المبلغ المرصود الأمر الذي يتطلب من مجلس الأمن البحث في سبل توفير العجز للاحتياجات الإنسانية على اعتبار ان ذلك يُعد عنصرا هاما لاستقرار اليمن .

واختتم وزير الخارجية كلمته قائلاً "إن الشعب اليمني يتطلع إلى موقف واضح من مجلسكم يؤكد كما أعلنتم دائما التمسك بالمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وقراري مجلس الأمن رقم 2014 و2051، وأن مخرجات الحوار الوطني وليس سواها هي الوسيلة الوحيدة لصياغة المستقبل الجديد لليمن، وان اليمنيين وحدهم هم الذين سيقررون مستقبلهم، وان اليمن الموحد هو مطلب يمني ودولي من اجل الحفاظ على امن واستقرار اليمن والأمن والسلم الدوليين..وقال " كما أننا على ثقة بأنكم ستكونون دائماً سنداً لليمن كما عهدناكم دائماً، ونؤكد لكم بأن اليمنيين من جانبهم مصممون على نجاح نموذجهم الفريد للحل السلمي للأزمة السياسية في اليمن وإنهاء المرحلة الانتقالية وفقا لما هو مخطط لها".

قدم تقريره بشأن اليمن أمام اجتماع مجلس الأمن

بنعمر: العملية الانتقالية في اليمن بلغت منعطفاً حاسماً

■ اتفاق على 70 مخرجاً وضمانة تنفيذية لمعالجة قضية صعدة

■ إشادة بمساهمات ممثلي الشباب والنساء والمجتمع المدني في مؤتمر الحوار

استعرض مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة لليمن جمال بنعمر أمام اجتماع مجلس الأمن الدولي تقرير زيارته لليمن المتضمن تطورات العملية السياسية وسير أعمال مؤتمر الحوار الوطني الشامل.. وفي ما يلي نص التقرير:

السيدة الرئيسة..

أصحاب المعالي والسعادة..

1- عدت للتو إلى نيويورك من أجل مخاطبة هذا المجلس بعد قضاء شهر واحد في اليمن خلال مهمتي الثالثة والعشرين.

غادرت صنعاء حيث كنت أيسّر محادثات حول القضية الجنوبية، وهي قضية شائكة لا تزال قيد النقاش، من المهم جداً التأكيد لهذا المجلس أن العملية الانتقالية في اليمن بلغت منعطفاً حاسماً.

وبينما يسير مؤتمر الحوار الوطني التاريخي على طريق إنجاز أعماله بتوصيات واعدة ترشد المسار المستقبلي لليمن، تواجه البلاد تحديات سياسية واقتصادية وإنسانية وأمنية كبيرة، ولا تزال هناك قضايا رئيسة عالقة.

2- رغم ذلك ثمة إنجازات يحتفى بها، فقد شكل مؤتمر الحوار الوطني الأول من نوعه في اليمن والمنطقة، دفعاً لحوار سلمي وشامل ومجد بين أطراف متنوعة، وأحضر أطرافاً جديدة إلى العملية السياسية مثل ممثلي الشباب والنساء والمجتمع المدني، وأنصار الله (الحوثيين)، والحراك الجنوبي السلمي.

لم يوفر مؤتمر الحوار مجرد فرصة لمجموعات مهمّشة سابقاً للمشاركة في نقاشات جدية ومدروسة حول مستقبل اليمن، لكنه جمع كذلك أطرافاً متنازعة سابقاً للتفاوض على حلول ومعالجة مظالم تاريخية من أجل المضي نحو مستقبل أكثر إشراقاً وديمقراطية لجميع اليمنيين.

3- حقق مؤتمر الحوار تقدماً استثنائياً منذ انطلاقه في 18 آذار (مارس) وفي الأشهر الستة الماضية، انخرط 565 عضواً يمثلون شرائح من مختلف مكوّنات المجتمع اليمني في نقاشات بناءة ومفتوحة وجوهرية حول التحديات الرئيسة التي تواجه البلاد وأرسى التركيز على قضايا رئيسة وجدلية متعلقة بالحوكمة في اليمن أسس عقد اجتماعي جديد، إضافة إلى إطار قانوني مبني على الكرامة والمساواة وحقوق الإنسان وحكم القانون.

في الحقيقة، أنجز نحو 90 في المئة من مهام مؤتمر الحوار، حيث أنهت ستة فرق عمل من أصل تسعة تقاريرها.

4- يشكل مجمل التوصيات التي أنتجها مؤتمر الحوار برنامج عمل لبناء يمن أكثر أمناً وعدلاً وازدهاراً. وتتضمن التوصيات إجراءات لضمان حوكمة منفتحة ومسؤولة، ومشاركة أكبر للنساء في صنع القرار، وتعزيز حماية حقوق الإنسان.

وفي الأسبوع الماضي، دعم فريقي مؤتمراً عنوانه "شريكات في الحوار، شريكات في البناء وصنع القرار" والتقيت مكوّن النساء اللاتي أبلغنني برضاهن عن تحقيق أهداف رئيسة في مؤتمر الحوار، أهمها الاعتراف بحقوق المرأة وحمايتها، وإدراج هذه الحقوق في الدستور الجديد لضمان المساواة، وضمان تمثيل نسبته 30 في المئة للنساء في سلطات الحكم الثلاث. وهذا استثنائي فعلاً، خصوصاً في جزء من العالم يعاني انتقاصاً واضحاً من حقوق النساء ومن المساواة بين الجنسين.

5- ساعدت جهود فريقيْ عمل القضية الجنوبية وصعدة تحديداً في بلورة جذور النزاعات والمظالم التي لحقت بالشعب جراء الحرب في تلك المناطق وسوف يتيح هذا للدولة التخفيف من حدة الظروف التي ساهمت في إشعال النزاعات الماضية ومعالجة المظالم الناجمة عنها.

في الحقيقة، توصّل فريق عمل قضية صعدة إلى اتفاق على نحو 70 مخرجاً وضمانة تنفيذية لمعالجة المسائل المتعلقة بقضية صعدة.

6- يستحقّ جميع المتحاورين الثناء لجدّهم وتفانيهم ودأبهم من أجل أهداف مؤتمر الحوار وأودّ الإشادة بشكل خاص بمساهمات ممثلي الشباب والنساء والمجتمع المدني، الذين شكّل حماسهم وطاقتهم وإبداعهم المحرّك الذي دفع الحوار قدماً وساهمت في إغناء عملية الحوار بشكل كبير، المدخلات والأفكار التي قدمها كثير من المواطنين في أنحاء البلاد، عبر مشاركتهم في نقاشات مفتوحة واجتماعات عامة وعبر وسائل الإعلام.

7- من المهم أن نتذكر أنّ مؤتمر الحوار ليس سوى خطوة واحدة في العملية الانتقالية ولم يكن يفترض أبداً أن يقدّم حلولاً لجميع المشكلات في اليمن، بل كان مصمّماً كجزء من عملية تحوّل سياسي أوسع وأطول مدى.

وكما يعلم هذا المجلس جيداً، حصل تأخير في تطبيق المبادرة الخليجية والآلية التنفيذية (اتفاق نقل السلطة)، ما أثر على الجدول الزمني الضيق أصلاً، ويعود هذا إلى استغراق بعض المهام وقتاً أكثر من المتوقع، ووجود عرقلة في بعض الأحيان.

8- بناء على ذلك، تعدّل الجدول الزمني حتماً، ويبقى بضعة أشهر فقط لإنجاز مهام استغرقت سنوات في بلدان أخرى، تتضمّن إنهاء مؤتمر الحوار ووضع دستور جديد وتبنّيه وإجراء انتخابات عامة.

كل هذا يعني مفاوضات معقّدة وتحضيرات تقنية ومشاورات عامة من أجل تحقيق توافق، لكنّ الأهم أن يستمرّ التقدم عبر إنجاز استحقاقات المرحلة الانتقالية التي رسمتها الآلية التنفيذية.

9- تؤكد الصعوبات التي واجهت مؤتمر الحوار الوطني في أسابيعه المنصرمة أهمية معالجة القضية الجنوبية بشكل عادل، ففي الأسابيع الأخيرة، علق ممثلو الحراك الجنوبي السلمي مشاركتهم في مؤتمر الحوار نحو شهر، احتجاجاً على عدم معالجة مظالم الشعب في الجنوب وتلبية تطلعاته المشروعة.

في الواقع، ثمة إجماع في اليمن أنّ الجنوب عانى نحو عقدين من التمييز والتهميش، لكن ممثلي الحراك أقنعوا بالعودة إلى مؤتمر الحوار، بعد تعهّدات إضافية من الرئيس عبد ربه منصور هادي والحكومة بتطبيق سريع لإجراءات بناء الثقة في الجنوب.

في هذا الإطار، وافق ممثلو الحراك ومكوّنات أخرى على بدء محادثات لحل قضيتيْ شكل الدولة ووضع الجنوب المثيرتيْن للجدل.

10- منذ 10 أيلول (سبتمبر)، وبناءً على طلب الأطراف السياسية، أيسّر محادثات تهدف إلى إيجاد حلّ توافقي للقضية الجنوبية وقد شدّدت خلالها على أن اليمنيين هم أصحاب القرار، وأنهم سيتحمّلون نتائج الخيارات التي يتخذونها على المدى الطويل.

ويسعدني أن أبلغكم أنّ هناك تقدماً واتجاهاً للتوافق على مجموعة مبادئ ورؤية لبناء هيكل جديد لدولة اتحادية، مبنية على مقترحات قدّمتها مختلف المكوّنات، وذلك رغم استمرار النقاشات حول عدد الأقاليم الاتحادية وحدودها.

وتوجد مساعٍ للتوافق على مجموعة قضايا إضافية حساسة، تتضمن الموارد الطبيعية وتشارك السلطة وتوزيعها على مستويات اتحادية وإقليمية ومحلية.

11- يعتمد التزام الجنوبيين دعم الرؤية الجديدة ليمن اتحادي بشكل كبير خطوات سريعة وواضحة من قبل الحكومة لمعالجة مظالم الماضي، وعلى ضمانات بعدم العودة إلى ذلك الماضي.

ولهذه الغاية، من الضروري تطبيق تقرير مجلس الأمن حول اليمن، في ما تبقى من إجراءات بناء الثقة (المعروفة بالنقاط العشرين والإحدى عشرة)، من دون أيّ تأخير ووفق جدول زمني واضح.

12- في هذا السياق، أرحّب بخطة عمل حكومة الوفاق الوطني برئاسة محمد سالم باسندوة لتطبيق النقاط العشرين والإحدى عشرة، وباعتذارها للشعب في الجنوب وصعدة عن انتهاكات ارتكبت خلال النزاعات في الماضي.

وأثني كذلك على العمل المتواصل للجنتيْن المعنيتيْن بمعالجة الاستيلاء غير المشروع على الأراضي والصرف التعسفي من الجيش والأمن والخدمة المدنية في الجنوب.

ويسرّني أن دولة قطر تعهّدت في هذه المرحلة الدقيقة بمبلغ 350 مليون دولار لدعم جبر الضرر والتعويض على الجنوبيين وآمل أن تحذو دول أخرى حذوها.

13- يجب ألا يُسمح للصعوبات التي واجهها مؤتمر الحوار أخيراً أن تعرّض المكاسب المحققة حتى الآن للخطر، لا بدّ من الحفاظ على هذه المكاسب وعلى المسار التقدميّ، عبر المضي سريعاً نحو المراحل المقبلة من العملية الانتقالية، فنادراً ما تكون المرحلة الأخيرة لعملية سياسية من هذا النوع والحجم سهلة، حيث تصل الأطراف محطة تتطلب اتخاذ قرارات صعبة حول قضايا حساسة ومعقدة ومؤتمر الحوار الوطني ليس بمنأى عن ذلك.

لسوء الحظ، وكما يعرف المجلس، هناك مساعٍ لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء، تقوّض الثقة في الانتقال السياسي.

وفي هذا الصدد، المطلوب من جميع الأطراف مواصلة تقديم تنازلات متبادلة والتعامل بحسن النية.

14- تتجمّع حممٌ مانعة تحت الرماد في اليمن، لكنني في هذه المرحلة، لا أزال آمل أن يتعاون جميع الأطراف بحسن نية لإنجاح مؤتمر الحوار، ولكي لا أضطر لاحقاً إلى الغوص في دهاليز سلوكيات البعض أمام مجلس الأمن.

وكما أكد القراران 2012 (2011) و2051(2012)، يجب على جميع الأطراف التزام بحلّ اختلافاتهم عبر الحوار والتشاور، ونبذ اللجوء إلى أعمال عنف لتحقيق أغراض سياسية، والامتناع عن الاستفزازات، والتعاون في تطبيق اتفاق نقل السلطة.

بتوقيعها هذا الاتفاق، أقرّت الأطراف أن الانتقال السلمي يجب أن يشكل قطيعة كاملة مع الماضي ونقلاً كاملاً للسلطة إلى حوكمة جديدة في اليمن.

15- بناء على التوافق الناشئ على نظام اتحادي، يتواصل النقاش بين اليمنيين حول الحاجة إلى ما يسمّونه الآن "مرحلة تأسيسية" لتوفير الوقت اللازم عبر مخرجات واضحة وموارد وإمكانات للانتقال إلى دولة اتحادية.

بالفعل، قدّم بعض الأطراف مقترحات لـ"مرحلة تأسيسية"، تركز على الحاجة إلى تشاركية أكبر وتوزيع أفضل للسلطة.

أثارت هذه النقاشات أسئلة حول توقيت الانتخابات وطبيعتها ويصرّ البعض على ضرورة الاتفاق على جميع تفاصيل الشكل الجديد للدولة الآن.

16- أكرّر أن مؤتمر الحوار الوطني لم يكن مصمّماً أبداً لمواجهة جميع التحديات في اليمن دفعة واحدة، بل يُفترض أن ينتهي باتفاق عام على مجموعة مبادئ حول تسع قضايا محورية تشكل موجّهات لمرحلة صوغ الدستور، وهي خطوة أخرى في العملية الانتقالية.

سوف يتطلب بعض القضايا متابعة وجهوداً بعد انتهاء مؤتمر الحوار، عبر مسارات تفاوضية أخرى تكون تشاركية فعلاً وتتزامن مع عملية صوغ الدستور، علاوة على ذلك، تتطلب معالجة قضايا أخرى، سنّ تشريعات لاحقة وسياسات حكومية وخطط وبرامج.

17- في المحصّلة، مؤتمر الحوار الوطني ليس ترياقاً أو غاية في حدّ ذاته، بل وسيلة تمكّن اليمنيين من إرساء أسس عملية سياسية أكثر تشاركية، والتوافق على مبادئ عامة وإطلاق عمليات لحل النزاعات المزمنة.

يبدو أن البعض لا يرغب في إنهاء مؤتمر الحوار إلى حين اتضاح جميع التفاصيل المتعلقة في ما بعد المؤتمر وفي ترتيبات المرحلة "التأسيسية" وشكل الدولة الاتحادية المستقبلية، والاتفاق عليها.

أرى من المهم التعامل مع هذه القضايا خطوة تلو الأخرى، وإيلاء الأولوية لإنهاء مؤتمر الحوار فالشعب اليمني يتطلع إلى هذه المخرجات لضمان تقدّم العملية الانتقالية.

18- تحدث هذه التطورات السياسية وسط تحديات إنسانية واقتصادية وأمنية جمّة، ورغم ارتفاع توقعات الشعب اليمني من العملية الانتقالية السلمية، يحتاج نحو 13 مليون شخص، أي أكثر من نصف عدد السكان، مساعدات إنسانية اليوم.

وتقف جذور ضعف التنمية وراء هشاشة الوضع في اليمن، سيما الفقر وسوء التغذية الحاد ونقص المياه وقلة الخدمات الحكومية، وينبغي دعم جهود حكومة الوفاق الوطني لمواجهة الأسباب الكامنة للأزمة الإنسانية ومواجهة تحديات التنمية في البلاد.

وأودّ أن أنتهز الفرصة هنا للترحيب بقرار رئاسي قضى بتأسيس مجلس مكافحة الفساد، وموافقة الحكومة على خطة عمل للقضاء على "الموظفين الوهميين" و"الازدواج الوظيفي".

19- لا يزال الوضع الأمني هشاً في أجزاء من اليمن، ولا يزال تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية يشكل تهديداً كبيراً، فقد نفذ خلال الأسبوع الماضي هجمات كبيرة في محافظة شبوة، أوقعت عشرات القتلى، في حين تستمر الاغتيالات مستهدفة كبار الضباط العسكريين، وكذلك عمليات الاختطاف.

20- في الشمال، وردت أنباء عن مقتل العشرات خلال الأسابيع الماضية جراء اشتباكات بين مجموعات مسلحة في محافظتي صعدة وعمران ونحن نراقب الوضع عن كثب، ونتواصل مع قيادات الأطراف المعنية.

21- كذلك، تستمر الحملة المستعرة على البنى التحتية حيث تضاعفت أعمال التخريب والهجمات المتكررة على منشآت البنى التحتية وخطوط الكهرباء وأنابيب النفط والغاز، مكلفة الحكومة خسائر بمئات الملايين من الدولارات، ويطالب الشعب اليمني بتقديم المسؤولين عن هذه الأعمال الإجرامية إلى العدالة.

22- قلت في السابق ما يستحق التكرار: إنّ اليمن يبقى حتى اليوم البلد الوحيد من بلدان الربيع العربي الذي يشهد عملية انتقالية تفاوضية وسلمية، وإنّ مؤتمر الحوار الوطني هو العملية الأكثر أصالة وشفافية وتشاركية في المنطقة العربية على الإطلاق ويمكن لهذا النموذج من الحوار والنقاشات حول تأسيس حوكمة ديمقراطية مبنية على الإرادة الشعبية أن يكون ملهماً لعمليات انتقالية أخرى في العالم العربي وسواه، فهو إنجاز فريد لا بدّ أن يفتخر به اليمنيون، الذين أظهروا للعالم العربي ما يمكن تحقيقه عند التزام التغيير السلمي.

23- خلاصة القول، لا بدّ من إنهاء مؤتمر الحوار الوطني من أجل تقدّم العملية الانتقالية، ويعود الفضل في ما تحقق بشكل كبير إلى الرئيس عبد ربه منصور هادي، الذي أظهر التزاماً وإصراراً لا يتزعزع على القيادة والمضيّ نحو إنهاء عملية الانتقال السياسي، رغم كل العقبات، إنه يستحق كل دعمنا.

ينظر العالم اليوم إلى اليمن ليرى ما إذا كان سيمضي في الطريق الواعد الذي بدأه، وحين يُختتم مؤتمر الحوار الوطني، سوف تبرز تحديات أخرى أمام تطبيق الاتفاقات التي تم التوصّل إليها.

وفي هذا السياق، سمعت رسالة واحدة خلال زيارتي الأخيرة أن اليمنيين يعوّلون على مجلس الأمن مواصلة دعمه الموحد لانتقالهم إلى المرحلة المقبلة.

24- لطالما كان الدعم القوي والمستدام من قبل المجتمع الدولي، تحديداً مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي ومجموعة أصدقاء اليمن ومجلس الأمن، أساسياً لليمن، وأخصّ بالثناء الدور القيادي لأمين عام مجلس التعاون الدكتور عبد اللطيف الزياني، إضافة إلى المملكة العربية السعودية في رئاسة أصدقاء اليمن، كونها أكبر المانحين وأوّل من نفذ تعهداته.

وأودّ أن أشكر كذلك السلك الدبلوماسي الفاعل في صنعاء على جهوده، وأقول للجميع إن اليمنيين يعوّلون على المجتمع الدولي مواصلة دعمه الموحّد لبلادهم، ونحن في الأمم المتحدة، سوف نواصل تقديم الخبرات والتيسير والنصح، وفق الحاجة وبتعاون وثيق مع شركائنا، لدعم إنجاح العملية الانتقالية في اليمن.